

كاب كورب تطرح صندوقها المحلي برأسمال متغير بين ٥ و ١٥٠ مليون دينار الشايح: الأزمة أفرزت فرصاً استثمارية متنوعة نحرص على اقتناصها

أكد فوزي الشايح أن شركة «كاب كورب» من خلال إمكاناتها المتعددة وكوادرها، لا يتوقف بحثها عن الفرص الاستثمارية ذات العوائد الجيدة لاقتناصها، بما يتناسب مع استراتيجيتها القائمة على التوازن والمرونة والدراسة المتأنية.

تعوّيلا على حالة الاستقرار التي يشهدها سوق الكويت للاوراق المالية حاليا، وانخفاض الاسعار بشكل ملحوظ، اعلنت شركة «كاب كورب» للاستثمار طرح صندوق استثماري محلي باسم «صندوق كاب كورب المحلي» للاكتتاب برأسمال متغير يتراوح بين ٥ و ١٥٠ مليون دينار.

وقال نائب الرئيس التنفيذي لادارة الاصول في الشركة فوزي الشايح، ان الاكتتاب في الصندوق سيبدأ في ٢٢ مارس الجاري ويستمر حتى ٢٨ مايو المقبل، مشيرا الى ان الحد الأدنى للاشتراك في الصندوق هو ١٠ آلاف وحدة والحد الأقصى هو ٥٠ في المئة من الوحدات المصدرة.

واوضح الشايح خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد امس «رغم أن الازمة المالية العالمية وما افرزته من اوضاع اقتصادية عامة اثرت في المزاج الاستثماري، فإنها في الوقت نفسه أفرزت فرصا استثمارية مهمة، بالنظر إلى تدني اسعار الكثير من الاصول للحد الذي يكون فيه الدخول في هذه الاستثمارات فرصا واعدة على المديين المتوسط والطويل».

واكد ان الشركة من خلال امكاناتها المتعددة وكوادرها، لا يتوقف بحثها عن الفرص الاستثمارية ذات العوائد الجيدة لاقتناصها، بما يتناسب مع استراتيجيتها القائمة على التوازن والمرونة والدراسة المتأنية.

واشار الى ان رأسمال الصندوق متغير بعدد وحدات مماثل، اي بقيمة دينار كويتي للوحدة، لافتا الى ان مدة الصندوق عشر سنوات اعتبارا من تاريخ صدور الموافقة على التأسيس قابلة للتجديد، واذاف انه كان مقررا ان يتم طرح الصندوق في اغسطس الماضي، لكن الظروف الاقتصادية حالت دون ذلك، بينما بالنظر الى افرازات الازمة يمثل الوقت الحالي فرصة ذهبية للمستثمرين للاستثمار في الصندوق، متوقعا تحقيق عوائد تصل الى ٣٠٠ في المئة خلال السنوات الخمس القادمة، كما توقع التغطية خلال هذه الفترة بأكثر من ١٠ في المئة.

وقال الشايح ان الاكتتاب في الصندوق متاح لجميع المستثمرين المحليين والاجانب من كل الجنسيات، ويستهدف تحقيق عوائد جيدة لهم عن طريق الاستثمار في اسهم الشركات الكويتية الاسلامية المدرجة وغير المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، والصناديق الاستثمارية التي لا تتعارض واحكام الشريعة الاسلامية، والتي يسمح القانون بتداولها بغرض تحقيق عائد اعلى من مؤشر السوق.